Distr.
GENERAL

A/C.1/36/12
24 November 1981
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السادسة والثلاثون
اللجنة الأولى
البند ٥٨ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرجو التكرم بتوزيع المذكرة المرفقة ، بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، وهي المذكرة التي أعدتها وزارة العلاقات الخارجية بفنزويلا بشأن موضوع الوثيقة الصادرة عن حكومة غيانا ، والتي طلبت توزيعها متذرعة بأنها تتعلق بالبند ٥٨ من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة . ولقد وزعت الوثيقة المذكورة تحت الرمز A/C.1/36/9 وأرخت في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ .

(توقيع) البرتو مارتيني آرداتيتا
السفير
والممثل الدائم

81-32742

../..

مذكرة وزارة العلاقات الخارجية بفنزويلا بشأن وثيقة غيانا الموزعة بوصفها الوثيقة A/C.1/36/9 من وثائق الأمم المتحدة

شعرت حكومة فنزويلا بالدهشة والانزعاج البالغ عند تلقي المذكرة ، الموزعة بوصفها الوثيقة A/C.1/36/9 من وثائق الأمم المتحدة ، والتي أعدتها حكومة غيانا ، بحجة أنها تتعلق بالبند ٥٨ من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة . وتحاول تلك الحكومة مستخدمة مناورة دعائية لا يمكن تبريرها هدفها الوهمي هو اظهار فنزويلا كدولة تهدد بمهاجمة دولة أخرى . أن تخفي نية تتضح باضطراد ، الا وهي تجنب الالتزام بتعهداتها الدولية .

وتأسف فنزويلا لأن حكومة غيانا برهنت مرة ثانية على عزمها اثارة مشكلة ، في اطار متعدد الاطراف ، يوجد بالفعل صك لمعالجتها بين البلدان المعنية ، وهو اتفاق جنيف ، الذى وافقت عليه بحرية الدولتان وكذلك المملكة المتحدة . الا أن هذا الحرص على تحويل الانتباه ، بما في ذلك المناورة الدعائية ، لا يثير لدينا اهتماما كبيرا ، سواء لاستناده الى اسباب زائفه وتفسيرات محرفة مليئة بالافتراءات ، او ـ وهذا هو الأهم ـ لأنه يكشف مرة ثانية عن نية غيانا بعدم الالتزام بتعهداتها الدولة وواجباتها .

وهذه ليست المرة الأولى التي تضطر فيها حكومة فنزويلا ازاء مزاعم من ممثلي غيانا لدى المنظمة وبياناتهم غير السليمه ، الى توزيع مواد اعلامية للبرهنة بدرجة كافية على النهب الاقليمي الذى تعرضنا له من خلال أفعال القوى الامبريالية والاستعمارية . ولقد اضطر الدكتور جوزيه البرتو زامبرانو فيلاسكو وزير العلاقات الخارجية ، الى ممارسة حقه في الرد في الجمعية العامة ، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، على البيان المغرض الذى ألقاه رئيس وزراء غيانا . ان فنزويلا لا تزيد التورط في جدل عقيم متكرر ولكن وثيقة غيانا الموجودة لديها تطلب تعليقا موجزا يكشف زائف منطقها وخطورة نواياها .

أولا ـ تشويه غيانا للحقيقة

١ ـ ان فنزويلا دولة ديمقراطية برهنت الى حد بعيد لمواطنيها وللعالم على احترامها لدستورها وقوانينها وحقوق الانسان وتعهداتها الدولية . ومنذ حرب الاستقلال ، التي مضى عليها قرن ونصف ، لم تدخل فنزويلا على الاطلاق في صراع مسلح مع أخواتها من بلدان القارة الأمريكية . ان فنزويلا لم تكن أبدا دولة عدوانيه وليس لها قوات عسكرية في الخارج لخدمة القوى الامبرياليه . ومن ثم فان وصف طلبنا بأنه يعبر عن سعي للغزو الاقليمي ، من قبل دول أبعد ما تكون عن ابداء ما تظهره فنزويلا من التزام محترم بالقانون والعدالة ، أمر ، مفجع ، لا يغتفر . ان ما يطالب به شعبنا هو معالجة النهب البشع الذى تعرض له من قبل امبرياليتا القرن الماضي المستعمرة

ويجب أن يحظى هذا التطلع بالفهم من قبل جميع بلدان العالم ، وخاصة تلك التي تعرضت لاعتداءات مماثلة - والكثير منها ممثل بالأمم المتحدة - في عهود انقضت لحسن الحظ بالنسبة للجنس البشرى . ولذلك فنحن نعلن بصورة قاطعة أننا غير مستعدين للاستسلام لضغط معنوى في صورة عرض يحاول تزوير هذا الموضوع ويسعى لاظهارنا بالمظهر البلد القوى الذى يوشك أن يحطم ويستعبد بلدا أضعف . وأن هذه المناورة تتجاهل تاريخنا ووضعنا كبلد نام حر ديمقراطي وتهدف تدعيم الظلم واحباط طلب عادل لمصلحة غيانا ، بوصفها الوريثة للسلب الاستعمارى .

وهناك تناقضات ومغالطات في كلمات مذكرة غيانا ذاتها :

تخفي غيانا بعناية حقيقة أن انجلترا عندما اعترفت باستقلالنا أشارت الى فنزويلا على أنها " ذلك البلد الغني الجميل الذى يمتد بجوار البحر الشمالي من نهر اسكيبو أو حدود مقاطعة غيانا " . وتفتخر حكومة غيانا في الواقع بدلا من ذلك بأن البريطانيين أقاموا دعواهم أمام محكمة التحكيم المزعومة في القرن الأخير ، " على أساس اعمال محددة من الاحتلال الشامل والاستيلاء والتنمية . . . " .

أى معنى لهذه الأفعال ازاء هذا البيان غير الاهمال ، على أساس الواقع ومن خلال قانون الأقوى ، لحدود فنزويلا الشرقية الشرعية ؟ هل يمكن تفسير وضع غيانا غير أنه الاحتماء خلف قوانين الامبريالية ومناطقها القوى كي ترث السلب الاستعمارى وتستفيد منه ؟

ويبدو من غير المعقول أن تجد غيانا ، تلك الدولة التي تنتمي لجماعة الأمم التي قاست من الاستعمار ، مثل فنزويلا ، من الطبيعي ، في محكمة التحكيم المزعومة ، حيث عيّنت انجلترا كمحكمين رئيس قضاتها وقاضي استئناف انجليزى ، أن يمثل فنزويلا رئيس قضاة سابق وعضو بالمحكمة العليا بالولايات المتحدة . وتأمل فنزويلا ألا يكون هذا هو مفهوم مساواة الدول الذى تطبقه غيانا ازاء جميع البلدان .

وأكثر ما يثير القلق هو وصف مذكرة غيانا لرئيس المحكمة المزعومة والعضو الخامس بها بأنه قانوني روسي بارز . فلقد كان فردريك دى مارتنز الذى أكد في كتابه " روسيا وانجلترا في آسيا الوسطى " ، دفاعا عن التحالف بين هاتين القوتين في آسيا ، أن " مستقبل آسيا والمستقبل المصيرى لممتلكاتها يتطلب ألا تتفاضى روسيا وانجلترا عن الدور النبيل الذى فرضته العناية الالهية عليهما من أجل رفاهة أمم هذا الجزء من العالم من أشباه الوحوش والبرابرة " . وفنزويلا على يقين بأن حكومة غيانا تخفي اعجابها بذلك " القانوني البارز " عندما تستغل ، لأى هدف ، سليم أم خطأ ، مركزها كبلد من بلدان العالم الثالث .

ومن التناقض أن تذهب غيانا الى هذا الحد في تأكيد ان الدولة التي قادت كفاح أمريكا اللاتينية من أجل الاستقلال تعتمد على نظريات قانونية موروثة من الاستعمار . بل أن الوضع القانوني لغيانا مرتبط ارتباطا وثيقا بهذه النظريات . ان دى مارتنز " القانوني

الروسي البارز " الذى نظم خدعة عام ١٨٩٩ التحكيمية يؤكد بصورة قاطعة أنه " لا يمكن تطبيق القانون الأوربي الدولي على العلاقات بين قوة متمدينة وبين امة نصف متوحشة . لقد كان هذا هو الأساس الأخلاقي لما سمي بحكم عام ١٨٩٩ . وكان الأساس السياسي هو متابعة التفاهم الانجليزى الروسي . وما ينقصنا هنا هو الأساس القانوني ، اللهم الا اذا كانت القوة والاحتلال التوسعي عن جانب واحد يشكلان حجة .

بيد أن ما هو أكثر تناقضا هو ان النظرية القانونية المزعومة الموروثة عن الاستعمار والتي قيل أن فنزويلا تستشهد بها ليس سوى نظرية " لكل ماحاز بحكم القانون " ، وهي النظرية ذاتها التي تستشهد بها غيانا لتدعيم مطالبها الاقليمية شرقي الاسكيبو .

وعند الاعتراف باستقلال غيانا ، احتفظت فنزويلا بحقوقها ، بوضوح ، حتى الاسكيبو ، ولكن من الجلي أنها امتنعت عن القيام " بأعمال محددة من الاحتلال الشامل والاستيلاء والتنمية " وهي الاعمال التي تشكل ، حسب وجهة نظر غيانا ، الأساس القانوني لتفلغل بريطانيا غرب الاسكيبو ، رغم أن مثل هذا التحفظ لم يصدر عن بريطانيا عندما اعترفت بفنزويلا ـ بل على العكس من ذلك ، قبلت الامتداد حتى الاسكيبو في هذا " البلد الغني الجميل " .

ان المقصد الواضح لاتهامات حكومة غيانا هو في النهاية اخفاء ما لا يمكن انكاره وهو أن وضعها قائم على اخلاقيات وممارسات الامبريالية .

٢ ـ وتدعي غيانا افتراء ان فنزويلا لم تطعن مطلقا في الحكم غير القائم الصادر في عام ١٨٩٩ ، وأن حججها متأتية عن مذكرة أعدّها السيد سيفيرو ماليت ـ بريفوست لتنشر بعد وفاته ، وتجرؤ غيانا على التلميح الى أن السيد ماليت ـ بريفوست قد تمت رشوته بتقليده وساما .

ان ذلك تجاهلا لواقع ان ممثلي فنزويلا قد ذكروا للعلم ، بمناسبة قضية تحكمية نظرت أمام محكمة لاهاى في عام ١٩٠٣ ، ان تلك المهزلة القانونية قد تركت " شعورا بالمرارة في قلب فنزويلا " . ومن الممكن ذكر ١٢ مناسبة ، على الاقل ، طالبت فيها فنزويلا علنا وعن طريق متكلمين رسميين تعويضا من بريطانيا العظمى للظلم الذى ارتكبته في عام ١٨٩٩ .

وتغفل حكومة غيانا عمدا ايراد أية اشارة الى رسالة كتبها ماليت ـ بريفوست ٢٠ يوما بعد ما يسمى بحكم عام ١٨٩٩ ، يطابق مضمونها فحوى المذكرة التي أعدّها ونشرت بعد وفاته .

وتكشف مذكرة ماليت ـ بريفوست القناع عن الطريقة التي دبرت بها مهزلة القضية التحكمية التي نظرت في باريس . وتبرهن وثيقتان بريطانيتان على الأقل على القناعة بأن ماحصل بباريس ليس الا " صفقة " و " مهزلة " .

ان القمع الداخلي قد يبقي على جهل شعب غيانا بالحقائق ، غير أن البلدان الأخرى يمكنها وينبغي لها أن تعرف الخلفية التاريخية والقانونية التي تجعل موقف فنزويلا بمثل هذه القوة .

ان ماليت ـ بريفوست يكشف اشتراك الروسي ديمارتنز ، محكم المحكمة ، في هذا التدليس ، غير أن نطاق هذا التدليس يتجلى بوضوح اكثر في رسالة وجهها تشارلس راسل أحد القضاة البريطانيين ، الى لورد ساليزبوري رئيس وزراء بريطانيا بعد صدور حكم باريس بثلاثة أيام .

ولم تذكر سوى اسباب قليلة لاثبات فنزويلا بطلان حكم عام ١٨٩٩ . ويمكن تقديم اسباب اخرى كتبديل الخرائط الاصلية المقدمة لمحكمة التحكيم ، والمذكرات الرسمية التي تعطي تعليمات لاحالتها الى المحكم الانكليزي ، وهو ما يتعارض مع مهمته كقاضي قانون ، او الخرائط التي تثبت ان " اتجاه الحكم " قد نظم اساسا في مكتب المستعمرات قبل صدور الحكم بثلاثة أشهر . وهذه الحقائق موضحة في الكتيب الوثائقي الذي عممته فنزويلا أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة .

٣ ـ وتدعي مذكرة حكومة غيانا ان فنزويلا لم تقدم ابدا حقوقها أو مطالبها الشرعية في الدعوى الحالية ولم تعرض أية أدلة لتأييد حججها . وهذا بعد تجاهلا للتصريح الذي ادلى به وزير خارجية فنزويلا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ الذي أعطى فكرة عن جميع الجوانب القانونية للمسألة التي لم تدحضها الحكومة البريطانية أو ترد عليها .

٤ ـ وتجرى محاولة لاتهام فنزويلا بالتقصير في الامتثال لاتفاق جنيف وباستخدام النزاع للسعي الى تفسير ثورة قطاعات من السكان على الحكومة عرفت بأنها استبدادية ، في حين ان من الواضح ان فنزويلا تتفادى ، وقد تفادت دائما ، جميع العمليات السياسية المتصلة بحكومة غيانا ؛ ومن الواضح ، علاوة على ذلك ، ان فنزويلا لم تنتهج أية طرق غير الطرق القانونية في التماس التعويض عن الظلم المرتكب ضدها .

وعلى العكس من ذلك فان غيانا قد انتهكت بانتظام اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦ برفض " السعي للتوصل الى حلول مرضية لتحقيق تسوية سلمية للنزاع " (المادة ١)، بحيث يتسنى " التوصل الى حلول ودية بطريقة يقبلها الطرفان " (الديباجة) . وقد رفضت غيانا باستمرار التفاوض مع فنزويلا بشأن ايجاد حل من النوع المذكور في هذه المعاهدة .

٥ ـ واستخفافا بالحق استخفافا صارخا ، ادّعى ان فنزويلا قد عارضت استقلال غيانا متجاهلة بذلك اعلان مجلس النواب لعام ١٩٦٢ الذي اعلن ان فنزويلا " بحكم المصير والمبادئ ، قد اصبحت دولة رائدة للاستقلال التام لغيانا البريطانية ولجميع المستلكات الاستعمارية التي ما زالت قائمة بالامريكتين " .

وهناك تجاهل أيضا للتصريح الذي أدلى به الوزير ايريبارن بورجيس ، قبل استقلال غيانا بأكثر من سنة ، وقال فيه أن بلده " مصر على مطالبة حتى ولو حدث تغيير في مركز المستعمرة الحالية لغيانا البريطانية " وان ذلك " لا يعني اطلاقا " أن بلده " يعترض سبيل استقلال تلك المستعمرة " .

٦ - ويبذل جهد لتقديم فنزويلا كبلد له منازعات اقليمية واضحة مع جميع جيرانه . غير ان ذلك يغفل حقيقة ان فنزويلا قد ابرمت في السنوات الاخيرة معاهدات لرسم الجداول البحرية مع جزر الانتيل الهولندية والولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية . وأن فنزويلا قد وقعت معاهدة مماثلة مع فرنسا هي بصدد الموافقة والتصديق عليها . كما أن ذلك يتجاهل حقيقة ان فنزويلا تجرى حاليا مفاوضات مثمرة مع ترينيداد وتوباغو بغية تعديل حدودها البحرية وفقا لقانون البحار المعمول به حاليا . وان فنزويلا ما انفكت تجرى مفاوضات بشأن رسم الحدود البحرية مع كولومبيا التي اتضح فيها بجلاء استعداد فنزويلا الذى لا جدال فيه للتفاوض بحسن نية ، وذلك على الرغم من صعوبة الأمر في هذه القضية بالذات . والواقع قبل كل شيء ، فان الحالة الوحيدة التي عجزت فيها فنزويلا حتى عن الدخول في مفاوضات حقيقية هي حالة غيانا ، نتيجة الرفض المتعنت الذى تبديه الحكومة الوحيدة التي عرفها البلد منذ تاريخ استقلاله الذى يرجع الى ١٥ سنه في الوفاء بالالتزامات التي يفرضها عليها اتفاق جنيف .

وهذه المجموعة من الظروف تسبب لحكومة فنزويلا قلقا شديدا .

ثانيا - مذكرة حكومة غيانا تثير قلقا كبيرا

من المسجل ، البريطاني ، ان فنزويلا تقدمت نتيجة للنهب الاقليمي البريطاني بطلب قوى ضد بريطانيا من أجل الحصول على تعويض عن الظلم البين المرتكب في حق بلدنا . وقد أفضت هذه المطالبات في عام ١٩٦٦ الى توقيع اتفاق جنيف ، واطرافه هي غيانا وفنزويلا والمملكة المتحدة ، وهدفه ، المنصوص عليه في ديباجة المادة ١ ، هو ان يجرى ، بالوسائل السلمية ، التماس حل مرض من أجل التسوية العملية للنزاع . وقد اتيح اتفاق جنيف للوفود بغية مساعدتها على تكوين فكرة اوضح عن النطاق الحقيقي للقضايا المتنازع عليها . ومن ثم فان اتفاق جنيف يشكل السند القانوني لمطالبة فنزويلا الاقليمية ، وهو نتاج ارادة غيانا وفنزويلا المعبر عنها بحرية . فقد توصل البلدان معا الى آلية لتسوية نزاع ناجم عن انتهاكات الاستعمار . اما المجتمع الدولي فقد اعترف ، من جهته ، بالنزاع وبالصك المتفق عليه لتسويته عن طريق قبول الأمين العام للأمم المتحدة الوظيفة المنوط بها اليه في المادة الرابعة من تلك المعاهدة .

وقد توصلنا بهذه الطريقة الى اتفاق رسمي التزمت بموجبه الاطراف الثلاثة المعنية باجراء بحث سياسي عن الحلول السلمية لنزاع موروث عن الاستعمار . وقد فعلت فنزويلا ذلك متبعة الاسلوب المفتوح أى عملية تفاوض حضرها دائما ممثلو غيانا البريطانية . فالحكومة الفنزويلية لم تشأ استبعادهم ، على الرغم من مطالبة بعض الفنزويليين بذلك ، لأنها لم تشأ أن تكرر أخطاء حكم عام ١٨٦٩ والمعاهدة التحكيمية لعام ١٨٩٧ التي سبقته ، عندما حاكت مناورات الدول الكبرى صفقات سياسية لمصلحتها على حساب بلدنا .

ان فترة سريان مفعول بروتوكول اتفاق جنيف ، الذى وقع في بورت اوف سبين في عـــام ١٩٧٠ ، وعلق تطبيق المادة ٤ من ذلك الاتفاق بشأن اجراءات استخدام وسائل التسويـــة السلمية للمنازعات المنصوص عليها في المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، توشك الآن أن تنقضي . وغني عن القول ان فنزويـــلا تستعد ، في هذا الظرف ، للعمل بهمة على تأمين تطبيق اتفـــاق جنيف نصا وروحا ، وعلى ان تتوصل غيانا وفنزويلا ، عملا بالتزاماتهما القانونية الى ايجاد حـــل مرض من أجل التسوية العملية للنزاع . واستنادا الى ذلك فان الحكومة الفنزويلية لا تعتقـــد أن هناك جدوى في أن تثار في سياق متعدد الاطراف موضوع له سند قانوني تقبله غيانا وفنزويـــلا ومن شأنه أن يؤدى ، لو طبق بحسن نية وبعزم اكيد الى التغلب على المشاكل التي لم يبت فيها ، والى تسوية نهائية لهذا النزاع تقوم على التوافق الكامل . وفنزويلا تكرر أنها مستعدة للتقيـــد بالتزاماتها الدولية ، وفقا لتقاليدها وكما يليق بها بوصفها دولة ديمقراطية منظمة قانونيا .

الا أن اصرار غيانا على اثارة القضية داخل سياق متعدد الاطراف قد يدل ، الى جانـب الرغبة في القيام بالدعاية ،على نية التنصل من الصك الثنائي الذى قصدنا منه ، بارادتنا المشتركة، ان يكون الوسيلـــة لتسوية النزاع .

وبهذه المناسبة أثارت حكومة غيانا هذا الموضوع تحت البند ٥٨ من جدول أعمال الجمعيـة العامة ، اى فيما يتعلق بالاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي . وبالامكان التساؤل كيف يمكـــن أن يتأثر الأمن الدولي اذا جرى التقيد بحسن نية بمعاهدة تشير المادة ٤ منها صراحة الى وسائل التسوية السلمية للمنازعات المنصوص عليها في المادة٣٣ من ميثاق الامم المتحدة . ان فنزويـــلا تخشى ان يعكس سلوك غيانا غير العادى قرارها بالتهرب من التقيد بهذا التعهد وبوسائـــل التسوية السلمية هذه بشأن النزاع الاقليمي الحاضر . وبما أن ذلك ، لو صح ، سيعرض الأمـــن الدولي للخطر بالفعل ، شأنه في ذلك شأن أى تدخل خارجي في الموضوع ، فان حكومة فنزويـــلا تحث حكومة غيانا باخلاص على التقيد باحكام اتفاق جنيف وبمقصده ، وعلى الابقاء على هذا الأمـــر بين الاطراف أنفسهم .

وهناك سبب اضافي للقلق يكمن في ان غيانا تحاول ، في مناورتها الدعائية ، ان تظهـــر فنزويلا بمظهر البلد المعتدى ، حتى انها تجرؤ على التأكيد ان منطقة الكاريبي قد واجهـــت حتى الآن تهديدا مستمرا لسلمها وأمنها نتيجة للمطالب الفنزويلية . وهذا التأكيد الخاطـــئ تماما ليس الا محاولة لا طائل تحتها لاحداث الخلاف والتوتـــر في منطقة قلقة بالفعل ، لغـــرض وحيد هو الحصول على فائدة سياسية ، وهذا ليس طريقا جادا ومسؤولا لادارة العلاقات الدولية ، ومن ثم فان حكومة فنزويلا ، تحث حكومة غيانا على وضع حد لهذه المكائد وأن تعد نفسها لجهـــد مشترك يبذل من أجل ايجاد حل مرض للنزاع .

وتود الحكومة الفنزويلية ان تكرر انها تعي جيدا ان غيانا ليست الامبراطورية البريطانيـــة وأنها ليست المقترف المباشر للظلم الذى ارتكب بحقنا . ولقد اكدنا ومازلنا نؤكد ان كل هـــذه الظروف يجب أن تؤخذ في الاعتبار عندما نقترح ، عملا باتفاق جنيف ، ان يلتمس ، بالوسائـــل السلمية ، حل مرض للتسوية العملية للنزاع .

فلهـذا السبب ، ولأننا نكرر مجددا الاعراب عن استعدادنا لايجاد حل عملي للمشكلـة الحاضرة في اطار اتفاق جنيف وعن طريق الحوار الصريح ، الاخوي المـثالي ، نأسف مجـددا لكون انتباه هذا الاجتماع الهام قد حول الى مشكلة يحكمها ، دبلوماسيا وقانونيا ، سند تعاهدي. وليس نـظر الجمعية العامة فيها بالأمر النظامي .

ونحن ندعو جمهورية غيانا مجددا الى التقيد بالتزاماتها الدولية والى اعداد نفسهـا للتقيد بحسن نية بالتزامات اتفاق جنيف المتفق عليها ، مع التأكيد بأنه ، اذا ما ابدا البلـدان على السواء الاستعداد نفسه للانطلاق معا نحو التغلب على النزاع المعلق فان الموضوع سيحـل حلا مرضيا ، وسيعطي العالم مثلا على كيفية تمكن البلدان النامية من معالجة أصعب المشاكـل وحلهـا .

كاراكاس ، في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبـر ١٩٨١

- - - - -